ضمير الفصل:

المصطلح والوظيفة نظرة حديثة في ضوء علم الأصوات

الباحث: الدكتور خليل عجينة

الملخص

إنّ دراسة التراكيب النحويّة في ضوء ما يُقدّمه علم الأصوات من وسائل يُعدُّ مطلبًا جديرًا بالنظر والمواكبة العلميّة للدراسات اللسانيّة. ومن هذه التراكيب التي يتناولها هذا البحث تراكيب الجملة الاسميّة التي ورد فيها الضمير الذي سمّاه النحاة ضميرَ الفصل أو ضمير العماد. والبحث محاولة لفهم وظيفة هذا الضمير فهمًا جديدًا مُغايرًا لتفسيرات النحاة الأوائل أمثال سيبويه، وذلك في ضوء ما يُعرف بالتنغيم أو موسيقى الكلام في علم الأصوات، والذي يُعدُّ ركيزة أساسيّة وقرينة لفظيّة مُهمّة في التعبير عن المعاني في التراكيب والجمل.

الكلمات الدّالة: ضمير الفصل، القرينة اللّفظيّة، التنغيم، الصيغة التنغيميّة، التوكيد، القصر، التراكيب النحويّة، اللّغة الجانبيّة .

1- المقدّمة:

بذل القُدامى جهودًا جبّارة في تفسير الظواهر اللّغويّة والتراكيب الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة للّغة العربيّة، وقد أجادوا في التّحليل والتقعيد وضبط قوانين اللّغة، وقواعدها. اتفقوا أحيانًا، واختلفوا في كثير من الأحيان في تفسير التراكيب ومعانيها، وفي المصطلحات اللغويّة، وفي الوظائف النحويّة والدلاليّة ؛ وحجّتهم في ذلك كلّه ترجع أساسًا إلى المذهب الذي ارتضوه موجّهًا لدراستهم، وتفسيراتهم وقواعدهم، متأثّرين في ذلك كلّه بالمناخ الثقافي والعلميّ الذي نشأ فكرهم اللّغويّ فيه.

من هنا نعرف أسباب الخلاف بين المدرستيْن البصريّة والكوفيّة، فالبصريّة نشأت متأثرة بالفقه وأصوله وعلم الكلام والمنطق، والكوفيّة نشأت متأثّرة بالقراءات القرآنيّة وتوسّع السماع.

ولا شكّ أنّ العلوم في مسيرة تطوّرها ونضوجها تفتح أمام الباحثين أبوابًا ونوافذ ربّما كانت مُغلقة من قبل، أو تُقدّم لهم أدواتٍ ووسائل جديدة يمكن أن تكون مُعينًا في البحث والدراسة.

وقد وجدت نفسي مدفوعًا إلى إعادة النظر في تفسير التراكيب العربيّة التي ورد فيها الضمير الذي سمّاه القُدامى ضمير الفصل أو العماد، تفسيرًا حديثًا في ضوء ما يُقدّمه علم الأصوات اللغويّة ولا سيّما بما يُعرف بالتنغيم أو موسيقى الكلام.

وذلك سعيًا إلى فهم التراكيب التي يرد فيها هذا الضمير بناءً على كونها منطوقة تصحبها صيغة تنغيميّة في موقف كلاميّ ما، لا على أنّها منعزلة عن السياق الكلاميّ، أو كأنّها ألواح لا روح فيها ولا حياة.

وينطلق البحث من فرضيّة أنّ النحاة الأوائل لم يلحظوا في تفسير تراكيب الجملة الاسميّة التي ورد فيها ما سمّوه ضمير الفصل صيغةٌ تنغيميّة صاحبت هذه التراكيب، بل كان تفسيرهم بعيدًا من اللّغة المنطوقة لذا أخطأوا التعليل النحويّ لوظيفة هذا الضمير، ومنهم من عَدّه حرفًا بالرغم من أنّ الضمير في تصنيفهم أعرف المعارف وذلك من أجل أن يُثبتوا تحليلهم.

وقد عرضتُ تفسيرات النحاة القُدامى كما وردت عند سيبويه، وابن هشام الأنصاريّ، وابن الأنباريّ والسيرافي، كما عرضت أقوال العلماء المحدثين فيه ولا سيّما الأستاذ عباس حسن، والدكتور عبده الراجحي، والدكتور فاضل السامرائيّ.

ثمّ قدمت تفسيرًا جديدًا لهذا الضمير ووظيفته مُستفيدًا ممّا يُقدّمه علم الأصوات، ولا سيّما ما يُعرف بمصطلح التنغيم معتمدًا المنهج الوصفيّ الذي يُعنى بوصف التراكيب اللّغوية وتفسيرها كونها منطوقة تصحبها صيغة تنغيميّة.

2- **ضمير الفصل**: المصطلح والوظيفة

2.1 **مذهب البصريين**

اختلف النحاة في الضمير الذي يكون في تراكيب الجملة الاسميّة سواءٌ أكانت أصليّة في مثل " ذلك هو الفوز العظيم"، و" محمّد هو الرسول الخاتم"، أم منسوخة في مثل: " كنت أنت الرقيب عليهم" و " إنّ القلبَ هو الملك"، أو يكون في تراكيب الجملة الفعليّة التي فعلها من أفعال القلوب تنصب مفعولَيْن أصلهما مبتدأ وخبر في مثل: " تجدوه عند الله هو خيرًا" و" حسبتُ زيدًا خيرًا منك".

فذهب البصريون إلى أنّه يُسمّى فصلاً، وورد هذا المصطلح في نصّ سيبويه الذي عنوانه " هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتُهنّ فصلاً" (سيبويه: لا ت) الكتاب، م / 389) وبحسب سيبويه فإنّ هذا الضمير يُؤتى به ليفصل الاسم الذي بعد المبتدأ، أو ما أصله مبتدأ عمّا قبله ليستدلّ المخاطب أنّ ما بعد هذا الضمير ليس تابعًا بل هو خبر أو مفعول به، وهذا تفسير قوله " اعلم أنّهنّ (يعني الضمائر) [1] لا يكنّ فصلاً إلاّ في الفعل (أي مع كان وظنّ وأخواتها) [2]، ولا يكنّ كذلك إلاّ في كلّ فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء. فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلامًا بأنّه قد فصل الاسم (يعني المبتدأ أو ما أصله مبتدأ عمّا بعده)، وأنّه فيها ينتظر المحدَّث ويتوقّعه منه، ممّا لا بُدّ له أن يذكره للمحدّث؛

لأنّك إذا ابتدأت الاسم (أي المبتدأ) فإنّما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بُدّ منه (يقصد الخبر)، وإلاّ فسد الكلام ولم يُسغ لك، فكأنّه ذكر هو ليستدلّ المحدّثُ أنّ ما بعد الاسم (أي الضمير) ما يُخرجه ممّا وجب عليه، وأنّ ما بعد الاسم ليس منه (أي ليس نعتًا أو بدلاً أو شيئًا من تمامه) هذا تفسير الخليل رحمه الله." (الكتاب، 389/2)

وما يمكن أن نستنتجه من نص سيبويه السابق أنّ هذا الضمير سُمي فصلاً لأنّه يفصل جزئي المركّب الاسميّ (المبتدأ والتابع بعده)، ويمكن توضيح ذلك بما يلي:

- ذلك الفوز العظيم.

تحتمل هذه الجملة تفسيريْن اثنيْن مختلفيْن يظهران في الرسمين الآتيين (أ) و (ب)

أ	ب
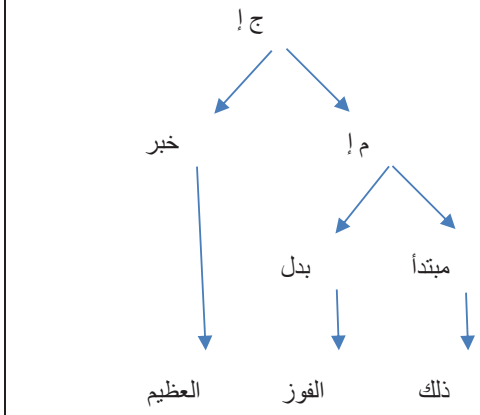	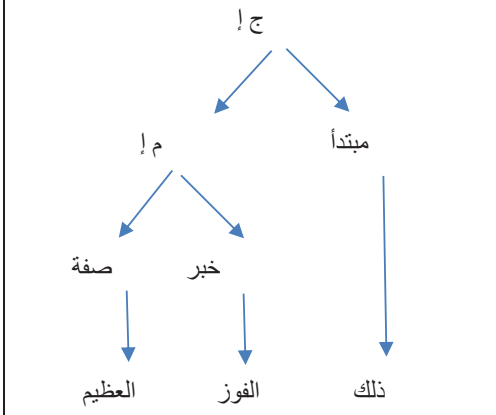

يُقصد بإختصار(ج إ) : جملة اسميّة، وباختصار (م إ) مركّب اسمي

ففي الجملة (أ) تتصل كلمة (الفوز) اتصالاً مُباشرًا بكلمة (ذلك) ليكوّنا معًا مركّبًا اسميًّا (م إ) بينهما علاقة تبعيّة، ويرتبط هذا المركب الاسميّ بالخبر (العظيم) بعلاقة الإسناد، أمّا في الجملة (ب) فتتصل كلمة (الفوز) اتصالاً مُباشرًا بكلمة (العظيم) ليكوّنا معًا مركّبًا اسمًّا بينهما علاقة تبعيّة، ويرتبط هذا المركّب الاسميّ بالمبتدأ (ذلك) بعلاقة الإسناد.

وفي المقابل فإنّ الجملة إذا ورد فيها ضمير الفصل فلا تحمل إلاّ تفسيرًا واحدًا يتّضح في الرسم (ج)

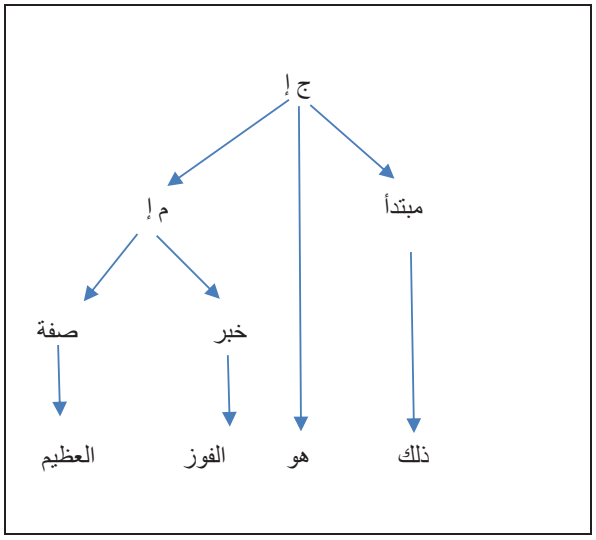

فتكون وظيفة هذا الضمير أن يفصل المبتدأ عمّا بعده من حيث هما مركّب اسميّ ، وهذا تفسير قول سيبويه " إعلامًا أنّه قد فصل الاسم ... وأنّ ما بعد الاسم ليس منه". (الكتاب ، 2 / 389) ويمكن أن نفهم من قوله (قد فصل الاسم) أي فصل المبدأ عمّا بعده.

وعلى هذا ذهب البصريّون أنّ هذا الضمير إنّما دخل في الكلام " لِيُبيّن أنّ ما بعده ليس بنعت للاسم." (شرح كتاب سيبويه، 158/3)، ومنهم من كان أكثر دقّة فاستعمل كلمة التابع بدلاً من الصفة ليكون التفسير أكثر دقّة للتراكيب، أشار إلى ذلك ابن هشام: " وهو الإعلام بأنّ ما بعده خبر لا تابع... وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة، لوقوع الفصل في نحو " كنت أنت الرقيبَ عليهم" والضمائر لا توصف" (مُغني اللبيب، 570/2)

والبصريون يرون أنّ هذا الضمير لا محل لها من الإعراب، ومنهم من يرى أنّ حرفٌ لا اسم (مغني اللبيب، 571/2) شأنه في ذلك شأن الكاف التي تدلّ للخطاب في "ذلك" و "تلك" وتجمع ولاحظّ لها من الإعراب. (الإنصاف، 213/2).

هذا وقد ذكر سيبويه أنّ كثيرًا من العرب يجعلون هذا الضمير مبتدأ وما بعده خبر له، وفي هذه الحالة لا يكون فصلاً، وإنّما يكون ضميرًا مفصلاً واقعًا في محل رفع مبتدأ، قال في الكتاب : " وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزله اسم مبتدأ، وما بعده مبنيٌّ عليه فكأنّك تقول: أظنّ زيدًا أبوه خيرٌ منه... فمن ذلك أنّه بلغنا أنّ رؤبة كان يقول أظنّ زيدًا هو خيرٌ منك وحدّثنا عيسى أنّ ناسًا كثيرًا يقرؤونها (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون) وكان أبو عمرو يقول: إن كان لهو العاقلُ..." (الكتاب، 392،393/2).

والواضح من هذا النصّ أنّ سيبويه يُقدّم الشواهد والأمثلة من باب كان، وظنّ وأخواتها، ولم يذكر أيّ شاهد من باب المبتدأ أو إنّ، فلمَ لم يحمل هذا على ذلك؟ وإنّه ذكر في كلامه أنّ " ناسًا كثيرًا من العرب" وهذا يجعلنا نتساءل تساؤل الباحث المتحقّق:

من هؤلاء؟ وفي أيّ معرض حديث يستعملون هذه التراكيب؟

وهل تختلف معاني التراكيب ما بين أن تجعل الضمير فصلاً، أو مبتدأ؟ كلّ هذه الأسئلة لم يجب عنها سيبويه في عرض هذه التراكيب النحويّة.

هذا وقد اشترط النحاة في هذا الضمير حتّى يكون فصلاً شروطًا يمكن أن نجملها في ما يلي [3]:

1- أن يكون ما قبله مبتدأ أو ما أصله مبتدأ معرفة.
2- أن يكون ما بعده خبرًا للمبتدأ أو لما أصله مبتدأ معرفة أو أفعل التفضيل.
3- أن يكون الضمير بصيغة المرفوع، فلا يصحّ: زيدٌ إيّاه الفاضلُ.
4- أن يطابق ما قبله، فلا يصحّ: كنتَ هو الفاضل.

2.2 **مذهب الكوفيين:**

وأمّا الكوفيّون فقد سمّوا هذا الضمير عمادًا ؛ لأنّه يعتمد عليه الكلام، ومنهم من سماه دعامةً لأنّه يُدعم به الكلام أي يُقوي ويؤكّد. (مغني اللبيب، 571/2).

وخالفوا البصريين في محلّه، إذ رأوا أنّ له محلاً من الإعراب، قال الكسائيّ محلّه بحسب ما بعده، والحجة في ذلك " أنّه مع ما بعده كالشيء الواحد فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه". (الإنصاف في مسائل الخلاف/ 213/2) ، ومعنى هذا أنّ "هو" في قوله تعالى " ذلك هو الفوز العظيم" ضمير منفصل مبنيٌ على الفتح واقع في محل رفع مبتدأ، خبره الفوز.

وذهب الفرّاء إلى أنّ محله بحسب ما قبله؛ والحجة في ذلك أنّه توكيد لما قبله مثل كلمة " نفس" إذا كانت توكيدًا (الإنصاف في مسائل الخلاف، 213/2) ، ومعنى هذا أنّ " هو " في قوله " ذلك هو الفوز العظيم" ضمير منفصل مبنيٌ في محل رفع توكيد لذلك، وفي قوله " تجدوه عند الله هو خيرًا"، في محل نصب توكيد للضمير المتصل في تجدوا.

هذا ولم يشترط الفرّاء ومن تابعه أن يكون الاسم الذي يسبق هذا الضمير معرفة كما ذهب البصريّون، فأجاز النكرة كما في مثل: ما ظننتُ أحدًا هو القائم" حملاً على آية (أن تكون آمّة هي أربى من أمّة) على تقدير أربى منصوبة. (مُغني اللبيب، 568/2)

2.3 **فوائد هذا الضمير في نظر القدامى والمحدثين**

ذكر العلماء والمفسّرون فوائد هذا الضمير ووظائفه في التراكيب، حصرها صاحب المغني في ثلاثة أمور، أحدها لفظيّ، واثنان معنويّان [4].

1- اللّفظي: وهو الإعلام من أوّل الأمر أنّ ما بعده خبر لا تابع، وسبق وبيّنّا ذلك.

2- المعنويّان: وهما التوكيد وهو مذهب الكوفيين، والاختصاص وهو تفسير كثير من البيانيّين.

وذكر الزمخشري الفوائد الثلاثة في تفسير " وأولئك هم المفلحون" فقال: " فائدته الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

وللدكتور فاضل السامرائي تفصيل وافٍ، وشرح غنيٌّ في كتابه معاني النحو [5] لفوائد هذا الضمير وأغراضه في التراكيب المختلفة عدّها ثلاثة مُعتمدًا على نصّ صاحب المغنيّ، ولكنّه فصّل في فائدة التوكيد على النحو الآتي:

أ- فائدة التوكيد العامّة.

ب- توكيد القصر الحقيقيّ في مثل: إنّ هو التواب الرحيم.

ج- توكيد القصر على جهة المبالغة: في مثل ألا إنّهم هو المفسدون ولكن لا يشعرون.

د- توكيد معنى المقايسة: في مثل: إنّما يفتري الكذب الذي لا يؤمنون بآيات الله، وأولئك هم الكاذبون.

هـ- توكيد معنى الكمال: في مثل: إنّك أنت السميع العليم.

ولعلّ الناظر في هذه الأنواع كلّها يجد أنّ وظيفة التوكيد مشتركة بينها جميعًا، ولكنّ أغراضه وفوائده تختلف باختلاف السياق اللّغويّ، ويُعدُّ اجتهاد الدكتور السّمرائيّ وتوجيهه لهذه الأغراض يدور في إطار الوظيفة الأساسيّة التي أشار إليها الكوفيّون لهذا الضمير وهي التوكيد، ومع ذلك لم ينفِ الدكتور الفاضل فائدة الإعلام بأنّ ما بعده خبر لا تابع رغم تحليله العميق لوظيفة التوكيد، بل شرحها شرحًا دقيقًا في مستهلّ الباب منطلقًا من نصّ سيبويه الذي أوردنا في سياق حديثنا عن رأي البصريين.

وأمّا الأستاذ عباس حسن في كتاب النحو الوافي، فقد فصّل الحديث والشرح في هذه الفائدة تفصيلاً يشعرك أنّ هذا الضمير إنّما أوتي بيه لهذه الفائدة فحسب، ولا يرى اعتبارًا لأية قرينة يمكن أن توضّح معاني التراكيب التي أوردها إلاّ هذا الضمير، وعليه يقول: " فالضمير هو وأشباهه يُسمّى ضمير الفصل؛ لأنّه يفصل في الأمر حين الشكّ، واختفاء القرينة ...، فيرفع الإبهام، ويزيل اللبس، بسبب دلالته على أنّ الاسم بعده هو الخبر لما قبله، من مبتدأ، أو ما أصله مبتدأ وليس صفة، ولا بدلاً ولا غيرهما من التوابع والمكمّلات التي ليست أصيلة في المعنى الأساسيّ، كما يدلُّ على أنّ الاسم السابق مستغن عنها، لا عن الخبر". (النحو الوافي 244/1)

ثمّ أشار إشارة سريعة وخجولة إلى أنّ هذا الضمير يُفيد فوق ذلك كلّه معنى الحصر والتخصيص، وأنّه قد يقع أحيانًا بين ما لا يحتمل شكًّا ولا لبسًا فيكون الغرض منه مجرّد تقوية الاسم السابق وتأكيد معناه بالحصر.

وأمّا أستاذنا الدكتور عبده الراجحي فلم يذكر في كتابه التطبيق النحويّ وظيفة أخرى لهذا الضمير سوى الفصل بين الخبر والصفة، ورأى أنّه سُمي هذا الضمير فصلاً لأنّه " يحسم الأمر بينهما" أي بين الخبر والصفة في الجملة التي أورها (زيد المخلص)، ولكنّه أجاز في إعراب هذا الضمير وجهيْن:

أ- ضمير فصل لا محلّ له من الإعراب.

ب- مبتدأ ثانٍ، ضمير مبنيٌّ على الفتح في محل رفع.

وكأنّه بذلك يُشير إلى رأي كلٍّ من المدرستيْن في محلّ هذا الضمير إشارة غير مُباشرة.

بناءً على ما سبق يمكن أن نستنتج جملة من المسائل جديرة بالنظر وتدفعنا إلى أن نُعيد النظر في تفسير هذه التراكيب التي يرد فيها هذا الضمير تفسيرًا حديثًا في ضوء قرنية لغويّة لم يستند إليها النحاة في دراستهم وتفسيرهم اللّغويّ.

1- اختلف العلماء في تفسير التراكيب التي يرد فيها الضمير، لذا اختلفت تسميتهم له، فالبصريّون سمّوه فصلاً؛ لأنّهم رأوا أنّ وظيفته الفصل بين الخبر والتابع، والكوفيون سمّوه عمادًا أو دعامة؛ لأنّ وظيفته تقوية الكلام ويعتمد عليه معنى الكلام.

2- اختلف العلماء في محلّ هذا الضمير؛ وذلك مرتبط بتفسيرهم لوظيفته من جهة، ومتوافق مع عموم قواعدهم من جهة أخرى، وهذا ما حمل البصريّين على أن يقيسوه على كاف الخطاب التي لا محل لها من الاعراب، وحمل الكوفيين على أن يقيسوه على التوكيد وينزلونه منزلة النّفس إذا كانت توكيدًا.

3- لم يكن البصريّون مُقنعين في جعل هذا الضمير لا محلّ له من الإعراب مع تسميته ضميرًا، والضمير عندهم أعرف المعارف، فقد ذهب سيبويه "أنّ أعرف المعارف الاسم المضمر؛ لأنّه لم يضمر إلاّ وقت عُرف، ولهذا افتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف." (الإنصاف 215/2)، فكيف يكون ضمير الفصل ضميرًا، ثمّ لا يكون له محلّ من الإعراب؟

ولم كونوا موفّقين إذ قاسوه على حرف الخطاب ونحوه؛ لأنّ هذا الحرف استعمل أصلاً حرفًا، وذلك في الجرّ (كالسحاب)، وأمّا الضمير المنفصل فهو الأصل، وعليه وجّه النحاة قراءة عاصم في قوله تعالى:
" **وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ** " **(الفتح،10)** بضمّ الهاء على أصل ما يجب من حركتها. (الحجة في القراءات السبع، 215).
4- جمع القُدامى والمحدثون بين رأيي كلٍّ من المدرستيْن، ولكنّهم لم يستطيعوا أن يخرجوا عن دائرة التفسير اللّغويّ لهذه التراكيب في ضوء قرائن لغويّة أخرى، وكأنّ التراكيب اللّغويّة صورة جامدة لا صوت فيها ولا نغمة، أو كأنّها أجزاء مبعثرة منفصلة عن سياق كلاميّ، وموقف لغويّ يُحدّد دلالتها وأغراضها.

5- لم يكن علماؤنا المحدثون مُقنعين في محاولة تفسير وظيفة ضمير الفصل في الأمثلة التي أوردوها في كتبهم إذ يُشعروننا أنّ العرب كانوا يتكلّمون كلامًا مُبهمًا لا يُراعون فيه المقام والسياق ومقتضى الحال.

3-تفسير جديد في ضوء علم الأصوات

لـمّا كانت الّغة تتألّف من سلسلة أصوات منتظمة وفق قوانين خاصّة لتُعبّر عن أغراض المتكلّمين بها في موقف لغويّ معيّن، ولـمّا كانت هذه اللّغة تجري على سنن المعهود لدى أبنائها المتكلّمين بها [7] كان لا بُدَّ أن يُراعي الدارسون والباحثون كلّ هذه الجوانب وهم يفسّرون الظواهر اللّغويّة، ويستنبطون القوانين والقواعد التي تضبط لغة ما.

ولا شكَّ أنّ اللّغة التي يتواصل بها أبناؤها ويُعبّرون من خلالها عن فكرهم ووجدانهم وخيالهم وميولهم وتطلّعاتهم واهتماماتهم وعلومهم وكلّ شؤون حياتهم لا تؤدي هذه الأغراض أداءً صحيحًا بمجرد كونها كلمات وتراكيب مصفوفة كأنّها ألواحٌ مُستندة، تُشبه المعادلات الرياضيّة الجامدة.

بل لا بُدّ أن يُرافق هذه اللّغة وسائل مكمّلةٌ تصحبها وتدعمها وتُفصح عنها أحيانًا وتؤثّر تأثيرًا بالغًا في الاتصال اللّغويّ، يُطلق عليها اللّغويّون مصطلح اللّغة الجانبيّة Paralanguage، " وهي ليست تلك الألفاظ التي ينطقها المتكلّم، ولكنّها حالة الصوت عند نطق الألفاظ ارتفاعًا أو انخفاضًا أو تنغيمًا أو غير ذلك". (اللّغة وعلوم المجتمع، 36)

وهذه اللّغة الجانبيّة يكتسبها المتكلّم من مجتمعه، وبيئته، فهي تؤدي وظائف عرفيّة شأن اللّغة بمفهومها المعروف، فكما هناك قواعد معيّنة تضبط لغة ما على المستوى الصرفيّ والنحويّ والمعجميّ، فإنّ للّغة الجانبيّة هذه قواعد مُعينة تضبط اللغة على المستوى الصوتيّ، والمستوى الصرفيّ والمستوى النحويّ والمستوى المعجميّ فإنّ للغة الجانبيّة هذه قواعد معيّنة تُوجّه الكلام وتُبرز ما فيه من معانٍ أغراض.

ألا ترى أنّ المتعجّب يُعبّر عن إعجابه بنبرة مختلفة عن المفجوع، وأنّ المتردّد يَفضحه نطقه، وأنّ الواثق من نفسه يقنعك منطقُه.

وقد فطن علماؤنا القدامى إلى ذلك وأشاروا إلى ما يصاحب الكلام والتراكيب من تنغيم وتفخيم وإطالة في الصوت وغير ذلك ممّا يؤثّر تأثيرًا واضحًا في المعنى [8] وقد وفّقوا في تفسير بعض الظواهر اللّغويّة والتراكيب تفسيرًا مرتكزًا على بعض هذه الوسائل التي تصحب التراكيب في الكلام. قال ابن جنّي: " وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول كان والله رجلاً! فتزيد في قوّة اللّفظ بـ (الله) هذه الكلمة، وتتمكّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أي رجلاً فاضلاً وشجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك وكذلك تقول سألناه فوجدناه إنسانًا سمحًا أو جوادًا أو غير ذلك.... فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة". (الخصائص، 150/2)

ولكنّ علماءنا الأوائل كانت لهم تفسيرات لغويّة نحويّة بعيدة من السياق اللّغويّ المنطوق تجعلنا مندفعين إلى إعادة النظر فيها في ضوء ما يُقدّمه علم الأصوات؛ ذلك لأنّ دراسة النحو لا تكتمل ولا تتضّح من دون دراسة اللّغة الجانبيّة التي تصحب التراكيب، ومن أبرزها ما يُعرف بالتنغيم. وقد أكّد المحدثون أنّ أيّة دراسة جادّة لأيّة لغة منطوقة لا تتمّ ما لم تعتمد على قواعد صوتيّة وأنماط تنغيميّة موثوق بها [9].

- ننطلق في تفسير التراكيب التي ورد فيها الضمير الذي يُسميه النحاة فصلاً أو عمادًا من قاعدتيْن اثنتيْن:

1- العرب عندما نطقت هذه التراكيب نطقتها مصحوبة بصيغة تنغيميّة مؤثّرة في إيصال المعني وتوضيح الغرض.

2- العرب نطقت تركيبين مختلفين متشابهين واحد استعملت فيه ضميرًا، وآخر لم تستعمل فيه ضميرًا فقالت مثلاً [10]:

أ- كان زيدٌ الظريف.

ب- كان زيدٌ هو الظريف.

يقول سيبويه: " إنّما فصل لأنّك إذا قلت كان زيدٌ الظريف فقد يجوز أن تُريد بالظريف نعتًا لزيد، فإذا جئت بِهُوَ أعلمت أنّها متضمّنة للخبر، وإنّما فصل لما لا بدّ له منه". (الكتاب، 388/2)

إنّ هذا التفسير الذي يُقدّمه ذلك عالم الجليل للفرق بين التركيبيْن صحيح ومقبولٌ لو كانت اللغة غير منطوقة في موقف كلاميّ تفاعليّ بين المتكلّم والمخاطب، أما إنّها عكس ذلك فتفسير سيبويه يستدعى الوقوف والنظر.

ألم ترد الآيات الكريمات في القرآن الكريم في سياقات مختلفة بهذا الضمير مرّة، ومن دونه مرّة، فلمَ لم يُؤد ذلك إلى ما يُثير إليه سيبويه؟

قال تعالى: " "تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ." (النساء،13)

وقال: " فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ " (التوبة، 112)

وغير ذلك من المواضع كثيرفي القرآن الكريم.

من هنا نرى أنّ هذا الضمير له غرض بلاغيّ معنويّ لذا يُؤتى به في بعض التراكيب دون غيرها، ولعلّ ما ذهب إليه الكوفيّون في تفسيرهم له يُعدُّ أقرب إلى التحليل العلميّ ممّا ذهب إليه البصريّون؛ فإنّ العرب كانت تأتي بهذا الضمير من أجل أن تؤكّد الكلام وتقوّيه، وهي لا تحتاج إليه لتفصل المبتدأ عن الاسم الذي بعده إذ يتصوّر أنّ الموقف الكلاميّ وما يصحبه من تنغيم ووسائل مُعبّرة كلّ هذا كفيل أن يُظهر أنّ الاسم الذي بعد المبتدا عن الاسم الذي بعد المبتدأ أو ما أصله مبتدأ خبر لا تابع.

وإنّه من غير المتوقّع أن يتكلّم إنسان بلغته الأمّ وهي تجري على لسانه بانسياب وسهولة، وهو يمتلك خصائصها، ويعرف سننها، ويعي ما يتطلّبه الموقف من نطق وإيضاح، فإنّه من غير المتوقّع أن يتكلّم على النحو الاتي:

- المتكلّم: كان / زيدٌ الظريف: بأن يلفظ زيد الظريف بنغمة واحدة كأنّهما اسم واحد لم ينقطع عنده الكلام.
- فيسأله المخاطب: نعم، ما به؟
- فيجيبه المتكلّم: أنا أخبرك أنّه كان زيدٌ هو الظريف لا غيره.

إنّه لمن السذاجة أن يكون الكلام على النحو السابق، والمتأمّل في تفسير سيبويه يدرك أنّه يُفسّر مجيء هذا الضمير في سياق التركيب وكأنّ الكلام جار على النحو الذي مثّلناه.

والذي يبدو لنا أنّ هذا الضمير لم تستعمله العرب لهذا الغرض الذي ترفضه طبيعة اللّغة المنطوقة، وإنّما استعملته لغرض آخر هو - والله أعلم - قصرُ المبتدأ على الخبر وقصر الخبر على المبتدأ، وعلى هذا يُقاس ما أصله مبتدأ وما أصله خبر.

نحن نتوقّع أنّ العرب عندما نطقت بأيّ تركيب من دون الضمير كان الموقف الكلاميّ، والصيغة التنغيميّة لذلك التركيب هما اللذان يُظهران المعنى؛ وذلك أنّه لما كان هناك في سياق كلاميّ توهّم وجدال بين المتكلّمين في أيّ رجل كان الظريف أهو زيدٌ أم عمرو أم سعيد، علا صوت أحدهم قائلاً: " كان زيدٌ الظريف"، بأن ركّز اهتمامهم في نطق " زيد " نطقًا مصحوبًا بنغمة عالية، فيها شيءٌ من النبر على كلمة زيد، ولا يُستبعد أن صحب نطقَه كلمة زيد إشارةٌ بيده أو رأسه أو نحو ذلك، ففهم الحاضرون مُراده، وعبّر التنغيم عن المعنى دون لبس أو إبهام كما توهّم بعض الدارسين.

ولـمّا استمرّ الناسُ في المفاضلة أراد الرجل أن ينتصر لزيدٍ دون غيره من المذكورين في جلسة الحوار فأتى بالضمير ليصرف الذهن عن غير زيد، فقال: " كان زيدٌ هو الظريف، وكذلك صحب التركيب تنغيم آخر يتوافق مع السايق ليدلُّ على المعنى المنشود.

فهذا الضمير لم تستعمله العرب للإعلام بأنّ ما بعده خبر لا تابع، لأنّها استغنت بالصيغة التنغيميّة عن ذلك، وإنّما ورد في كلامهم لغرض القصر والتخصيص فعندما أرادت أن تقصر المبتدأ على الخبر والخبر على المبتدأ أتت بهذا الضمير وفرق واضح بين قولهم:

(أ) زيدٌ الظريف. و(ب) زيدٌ هو الظريف.

ولا شكّ في أنّ السياق والمقام الذي يستدعي أن يقولوا: زيدٌ الظريف، يختلف عن ذلك الذي يقولون فيه: زيدٌ هو الظريف، يدلُّ على ذلك كلّه الموقف الكلاميّ، والصيغة التنغيميّة التي يرد فيها التركيب.

من هنا نقترح ما يلي:

1- تسمية هذا الضمير " ضمير القصر" بدلاً من ضمير الفصل أو العماد؛ لأنّ له دلالة القصر والتأكيد.

2- لأنّ العرب استعملت هذا الضمير بصيغة الرفع أنا، وأنت، وهو وأخوات هذه الضمائر في كلامها دون النصب إيّاي، إيّاك، إيّاه، يكون هذا الضمير في محل رفع أو في محل نصب، وذلك وفق السياق الذي يرد فيه.

على أن يكون حكمه حكم ما بعده، وهو مذهب الكسائيّ، لأنّه مع ما بعده كالشيء الواحد، كما مرَّ.

- ذلك هو الفوز العظيم: هو ضمير قصر مبني في محل رفع.
- إنّ هذا لهو القصص الحقّ: هو ضمير قصر مبني في محل رفع.
- كنت أنت الرقيب عليهم: أنت ضمير قصر مبني في محل نصب.
- تجدوه عند الله هو خيرًا: هو ضمير قصر مبني في محل نصب.

والله أعلم.

4- الخلاصة

خلص هذا البحث إلى النتائج الآتية:

- لم يلحظ النحاة الأوائل في تفسير تراكيب الجمل الاسميّة التي ورد فيها ما سمّوه ضمير الفصل صيغة تنغيميّة صاحبت هذه التراكيب بل كان تفسيرهم أقرب إلى المكتوب منه إلى المنطوق.
- يُعدُّ تفسير الكوفيين لوظيفة هذا الضمير الوارد في التراكيب أدقّ من تفسير البصريين، إذ عدّوه اسمًا له محلّ من الإعراب، ورأوا أنّه وظيفته التأكيد.
- لم يكن علماؤنا المحدثون مُقنعين في محاولة توضيح وظيفة " ضمير الفصل" من خلال الأمثلة التي أوردوها في كتبهم إذ يشعروننا أنّ العرب كانوا يتكلّمون كلامًا مبهمًا لا يُراعون فيه المقام والسياق ومقتضى الحال.
- الصيغة التنغيميّة التي تصحب التراكيب اللّغويّة تدلُّ أنّ هذا الضمير أوتي به لوظيفة أساسيّة وهي القصر، ويُلحظ ذلك بمقارنة التراكيب التي ورد فيها الضمير بأخرى شبيهة لم يرد فيها الضمير.
- نقترح تسمية هذا الضمير ضمير القصر بدلاً من ضمير الفصل.
- لهذا الضمير محلّ من الإعراب رفعًا أو نصبًا بحسب حكم ما بعده.

الهوامش

(1) ما بين قوسين في هذا النصّ هو من شرحي، وذلك ليسهل فهم النصّ.

(2) " ومن مذهبه أنّهنّ يكنّ فصلاً في إنّ وفي الابتداء، إنّما ابتدأ بالفعل وخصّه لأنّه لا يتبيّن الفصل إلاّ فيه".(شرح كتاب سيبويه،159/3)

(3) يُراجع المغني: 569/2، والنحو الوافي:246/1.

(4) يُراجع مُغني اللبيب، 570/2 وما بعدها

(5) وهو محاولة في فقه النحو للتمييز بن التراكيب المختلفة وشرح معنى كلّ تركيب. يراجع في هذا المبحث باب ضمير 95/1 وما بعدها.

(6) يُراجع التطبيق النحويّ، 51، 52

(7) يُراجع علم الأصوات، 575

(8) يُراجع الكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جنّي.

(9) يُراجع علم الأصوات، 605

(10) استعرت المثال الذي أورده سيبويه في معرض تفسيره وظيفة هذا الضمير، انظر الكتاب 388/2

المراجع

1- القرآن الكريم
2- الأنباري (1988) الإنصاف ففي مسائل الخلاف، بيروت: دار الكتب العلميّة
3- الأنصاري، ابن هشام (2001). مُغنّي اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصريّة.
4- ابن جنّي(2001). الخصائص، بيروت: دار الكتب العلميّة
5- ابن خالوية، (2007). الحجّة في القراءات العشر، تحقيق أحمد المزيدي، بيروت: دار الكتب العلميّة
6- بشر، كمال (2000). علم الأصوات، القاهر: دار غريب
7- حسن، عبّاس (لا ت). النحو الوافي، مصر: دار المعارف
8- الراجحي، عبده (2004). التطبيق النحويّ، بيروت: دار النهضة العربيّة
9- الراجحي، عبده (2008). اللّغة وعلوم المجتمع، بيروت: دار النهضة العربيّة
10- السامرائي، فاضل (2017). معاني النحو، بيروت: دار ابن كثير
11- سيبويه (لا ت). الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: دار الجبل
12- السيرافي، (2008). شرح كتاب سيبويه، بيروت: دار الكتب العلميّة